سياسة إدارة المخاطر

مقدمة

إن في تسارع المتغيرات النظامية والاقتصادية والاجتماعية ما يوجب على الجمعية التخطيط لإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها، وذلك عبر حصر أبرز المخاطر المتوقع تعرض الجمعية لها، ثم استحداث الوسائل التي تجنبها المخاطر التي قد تواجهها، أو الحد منها، أو السيطرة عليها، ومن هنا نشأت حاجة الجمعية إلى اعتماد سياسة واضحة لإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها، سواء في الجانب الإداري أو المالي أو النشاط.

أولاً: الغرض من إعداد سياسة إدارة المخاطر

- تعريف الخطر وإدارة المخاطر والغرض من إدارة المخاطر.
- تفسير طريقة الجمعية في إدارة المخاطر وتوثيق أدوار ومسئوليات الأطراف ذات العلاقة.
- وصف أدوار إدارة المخاطر في كامل نظام الرقابة الداخلية وتحديد إجراءات التقارير الرئيسية، وشرح الإجراء المتخذة من أجل تقييم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للجمعية.

ثانيا: تعريف الخطر وإدارة المخاطر

يُعرَّف الخطر بأنه: الشيء الذي يمكن أن يعيق من مقدرة الجمعية على تحقيق أهدافها أو بعضها.

ويمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها: الإجراءات المستخدمة لتحديد المخاطر التي قد تؤثر في مقدرة الجمعية على تحقيق أهدافها، وتقييمها، واجتنابها، أو السيطرة عليها، أو تقليل أثرها.

تعتبر إدارة المخاطر أمرا ضرورياً لاستمرار الجمعية ونموها بما يتوافق مع أهدافها الاستراتيجية، وليس الغرض منه مجرد تجنب المخاطر، وفي حال إدارة المخاطر بشكل جيد فإنه يمكن للجمعية مواصلة أنشطتها بأعلى المعايير.

ثالثاً: إدارة المخاطر وعلاقتها بالرقابة الداخلية

إدارة المخاطر هي جزء من نظام الرقابة الداخلية الذي يحتوي على عدد من العناصر التي تعمل مع بعضها على إيجاد طريقة تشغيل فعالة تساعد الجمعية على تحسين الأداء في كافة الجوانب المالية والإدارية .

وتراعي إدارة المخاطر كافة عناصر الرقابة الداخلية، مثل:

- الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات.
- خطط الجمعية وميزانياتها.
- سجلات المخاطر العالية.

رابعاً: لجنة إدارة المخاطر ومهامها

تشكل لجنة مراجعة إدارة المخاطر من كل من (رئيس مجلس إدارة الجمعية ـ نائب رئيس المجلس ـ أعضاء الجمعية ـ المدير التنفيذي)، وتتولى اللجنة المهام التالية:

- إعداد خطة إدارة المخاطر -بعد إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشأنها- واعتمادها من مجلس إدارة الجمعية.
- تنفيذ خطة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية المعتمدة من قبل المجلس وضمان وضع الترتيبات المناسبة من أجل التأكد من تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها بطريقة فاعلة.
- مراقبة المخاطر الكبيرة التي قد تهدد تحقيق الجمعية لأهدافها الاستراتيجية، وضمان توفر خطط لمراجعة كفاءة وفعالية إدارة المخاطر وقدرتها على تقديم تقييم سنوي لترتيبات إدارة المخاطر بالجمعية.
- رفع التقارير الدورية الخاصة بإدارة المخاطر لمجلس الإدارة ومراجعة طريقة الجمعية في إدارة المخاطر وإطار عمل إدارة المخاطر بشكل دوري.
- تقوم لجنة المراجعة بإعداد تقرير حول تقييمها لفعالية إدارة المخاطر بالجمعية، وترتيبات الرقابة والحكومة بصورة دورية، وإجازتها من مجلس الإدارة.

خامساً: دور مجلس الإدارة

١. اعتماد سياسة إدارة المخاطر الخاصة بالجمعية.
٢. تحديد الطريقة المثلى للتعامل مع المخاطر أو مستوى التعرض في الجمعية.
٣. اتخاذ القرارات الهامة التي قد تؤثر على أداء الجمعية في مجال إدارة المخاطر.
٤. اعتماد تقرير لجنة المراجعة لفعالية إدارة المخاطر بالجمعية.

سادساً: مجموعة المخاطر التي قد تواجه الجمعية

يكمن الخطر بالنسبة للجمعية في عدم القدرة على تنفيذ أنشطتها، ويمكن أن يتسبب في ذلك عدة أمور:

- عدم وجود مصدر دخل ثابت لتنفيذ الأنشطة.
- كثرة الدوران الوظيفي.
- عدم قدرة المستفيدين في دفع رسوم مقابل الاشتراك في أنشطة الجمعية.
- قلة الكفاءات الوظيفية.
- قلة الموارد البشرية.

سابعاً: آلية عمل إدارة المخاطر بالجمعية

١. رصد المخاطر التي قد تواجهها الجمعية.
٢. تصنيف المخاطر التي تواجهها الجمعية.
٣. التخطيط لمواجهة هذه المخاطر ومحاولة الحد منها.
٤. عقد اجتماعات دورية لتقييم هذه المخاطر.
٥. رفع تقارير دورية لمجلس الإدارة للمشاركة في الحد من هذه المخاطر.

ثامناً: اعتماد مجلس الإدارة

اعتمد مجلس إدارة الجمعية في الاجتماع (٥) في دورته (٣) هذه السياسة في ٢٠٢٢/٠٩/١٤م.